نص ردن

▪ علاء حسن

"جعيوص" عدو الحرامية

أهالي قرية في محافظة واسط يحتفظون بذكرى طيبة عن كلب بيت عكاب، لأنه كان حارسا امينا، يستنفر كل طاقاته في ملاحقة الحرامية، وبنات آوى على حد سواء، ولخدماته الجليلة في حفظ الامن، كان يحصل على الحصة الاكبر من العظام، ومن مواصفاته انه كان وفيا مع الجميع، ولا يبخل في تقديم خدمة في حراسة بيت دون اخر، وبفضله استتب الامن، وامتنع الحرامية من شن غاراتهم على تلك القرية لان "جعيوص" وهذا اسم الكلب كان لهم بالمرصاد فاحبط مخططاتهم، ومنعهم من الوصول الى حدود القرية المعروفة بزراعة القطن، ووجود اكثر من حقل لتسمين العجول، ملكيتها تعود لافندية في بغداد، ويتولى ادارتها والاشراف عليها بعض ابناء القرية.

بيت عكاب مع كلبهم "جعيوص" كانوا مسؤولين عن احد تلك الحقول، وبجهوده حصلوا على ثقة المالكين، والاطمئنان على عجولهم، وغارات الحرامية عليها لم تنقطع لان اسعارها مرتفعة وبثمن ثلاثة منها يستطيع "الحرامي" شراء سيارة "دبل قمارة" والانتقال الى نشاط اقتصادي اخر بعيدا عن ملاحقة ومطاردة جعيوص المعروف بقدرته على اكتشاف الحرامي من مشيته وسلاحه، وربما رائحته، وكانه يمتلك منظومة متطورة للكشف عن نيات الشخص المريبة.

استمر كلب بيت عكاب بتقديم خدماته الى يوم نفوقه وبقدر حزن اهالي القرية على فقدانه، لانه وباعتقادهم لم يخلف بديلا يمتلك مواصفاته الكاملة، شعر سراق العجول بانهم امتلكوا الحرية والفرصة الملائمة لاستعادة نشاطاتهم في تلك القرية، بعد التخلص من العدو اللدود، وفي ليلة رحيل "جعيوص" شنوا غارة خاطفة باءت بالفشل الذريع.

اثبتت كلاب القرية انها تمتلك مواهب اخرى في المطاردة، واعتمدت ستراتيجية جديدة في الملاحقة باحاطة السارق من كل الجهات، ونهش جسده بالمخالب والانياب، وقطع طرق امداده ومساعدته من زملائه الهاربين اصلا من ساحة المعركة.

خلف كلب بيت عكاب كان افضل من سلفه، والمنازلات الليلية خير شاهد على تكريس هذه الحقيقة بين اهالي القرية، فقرروا اعارة القرى المجاورة خدمات كلابهم للقضاء نهائيا على الحرامية واجتثاث جذورهم، وخلال شهر واحد لا اكثر انحسر نشاط سراق العجول، واتجهوا الى اماكن اخرى تخلو من كلاب سلالة جعيوص.

اهالي القرية يعزون اسباب اجتثاث الحرامية الى جهود جعيوص بالدرجة الاولى، لانه علم الكلاب الاخرى دروسا عملية في ملاحقة سراق العجول، وكان يتقدمهم في شن الغارة بسرعة فائقة، ولم ينتظر من احد تنفيذ الاوامر، لانه يعرف واجبه وهدفه، وليس بحاجة الى تسلم ايعازات من احد او الحصول على معلومات استخبارية ، فاستحق السمعة الطيبة لخدماته الجليلة، فضلا عن إنجابه سلالة لا تقل كفاءة عن مواهبه ومواصفاته، لا تتوفر لدى الكلاب البوليسية المعروضة في الاسواق والمستوردة من الخارج بمئات الدولارات، "جعيوص" تشرف بحمل لقب عدو الحرامية، وحينما يزداد سراق العجول او المال العام تبرز الحاجة الى خدمات سلالته.

التربية النيابية توصي بتوقيتات صحيحة

امتحانات الدور الثاني قائمة رغم بدء العام الدراسي الجديد

□ بغداد / غضنفر العيبي

اوس عبد الله، طالب في المرحلة الثانوية مكمل بمادتين دراسيتين، أدى امتحان الدور الثاني في أول يوم من بداية العام الدراسي الجديد، وأوضح انه لم يؤد الامتحان بصورة صحيحة بسبب الفوضى في المدرسة، وعزا تلك "الفوضى" إلى تزامن الامتحانات مع دوام الطلبة الاعتيادي.

طلاب يستعدون لدخول قاعة امتحانات الدور الثاني في احد المراكز الامتحانية ببغداد

ويذكر عبد الله في حديث مع "المدى"، أن "عدم انتظام الدوام في اليوم الأول، سببه ان بعض الطلبة يؤدون الامتحانات ولا يعرف مصيره بأي مرحلة علما انه يرى أقرانه قد بدأوا بالدوام في المرحلة التالية من الدراسة وهو لا يزال لا يعرف مصيره لحد الآن ما يؤثر سلبا في الحالة النفسية للطالب عند تأديته الامتحان".

وأضاف أن من "غير المعقول أن يكون الامتحان بنفس وقت الدوام اذ تتزامن امتحانات الدور الثاني مع بداية أول يوم دراسي، الأمر الذي يؤدي إلى فوضى في المدرسة بسبب عدم التنظيم الذي يسود المدرسة والارتباك الواضح في المدرسة".

وتابع "نريد توفير أجواء دراسية جيدة في فترة الامتحانات، وتهيئة قاعات دراسية جيدة وكهرباء مستمرة وحتى في الأيام الاعتيادية للدراسة نطالب بنفس الأجواء".

من جانبه يذكر طه حميد/ مدرس رياضيات ومدير مدرسة إعدادية سابق، "تعليمات وزارة التربية تقول ان الدراسة يجب ان تبدأ في اليوم الاول في العام الدراسي، أي سيبدأ الدوام والتدريس في ذلك اليوم الذي تتزامن معه امتحانات الدور الثاني، ان الطالب المكمل سيتأخر على اقرانه الذين بدأوا الدراسة واخذوا دروسا ومواد دراسية، انه ظلم بحق الطالب (المكمل)"، داعيا الى ان "تكون امتحانات الدور الثاني قبل أسبوع أو عشرة أيام من بدء العام الدراسي لكي لا تحدث هذه الفوضى في الأيام الدراسية الأولى".

فيما ترى سناء عبد القادر موظفة في مدرسة ثانوية انه "يجب تستثمر الأيام الاولى للداوم في توزيع الدفاتر والكتب والقرطاسية، ويجب ان نكون انتهينا من الامتحانات والتصحيح والنتائج قبل هذا الوقت".

واضافت "يجب ان نوفر الظروف الملائمة للطالب لتهيئته نفسيا لاستقبال العام الدراسي الجديد بدون هذا الإرباك".

الى ذلك يعتبر المدرس حمدان قاسم إن "الأيام الأولى للدوام ما هي إلا إهدار للوقت والجهد بدون أية فائدة، ويجب أن يعدل النظام وتتغير أوقات الامتحانات، لكي تسير العملية التربوية بصورة صحيحة أسوة ببقية دول العالم وليس هناك في أي بلد من بلدان العالم مثل هذه الحالة".

وأضاف "انتظار الطالب إعلان النتائج لفترة ما يقارب الأسبوع فسيتأخر الطالب المكمل ١٥ يوما عن زملائه".

فيما أشارت إقبال كامل مدرسة ثانوية الى أن "هنالك مشكلة كبيرة أخرى لا تخفى على الجميع وهي امتحان الدور الثالث التي استحدثت بعد عام ٢٠٠٣ ولم نسمع بها سابقا، وهذه الامتحانات تؤدي الى ضياع الجهد والوقت وتتسبب بضعف كبير لمستوى الطلبة بصورة عامة".

ولفتت الى "عدم وجود نظام تربوي في العالم مثل النظام الامتحاني في العراق، ولهذا السبب نلاحظ الضعف الواضح في مستوى الطلبة مقارنة مع السنوات السابقة".

فيما اشار رئيس لجنة التربية النيابية عادل شرشاب في تصريح لـ"المدى" إلى أن "السبب في هذا الأمر يعود لتوقيتات لامتحانات ومن ضمنها امتحانات البكالوريا، لذا نوصي وزارة التربية الى تغيير تلك التوقيتات فمثلا امتحان البكالوريا في الشهر السابع اوصينا الوزارة ان تكون الامتحانات يوم ٦/٢ كما كان في السابق كي نعطي المجال للمديريات والمدارس الوقت اللازم لأداء امتحان الدور الثاني قبل بدء العام الدراسي واعطاء مدة بين الامتحانات وبدء الدراسة".

وأضاف شرشاب "نوصي الوزارة ان يكون أول يوم للدوام الرسمي وبداية العام الدراسي هو انطلاق لعام دراسي خالص، ولا نضيع فرحة الكادر التعلمي والطلبة بهذا اليوم".

يذكر ان وزارة التربية أعلنت إن يوم ٢٣/ أيلول الحالي هو أول يوم في العام الدراسي الجديد إذ توجّه أكثر من ٩ ملايين طالب وطالبة الى مدارسهم بالتزامن مع إعلان الوزارة عن بدء امتحانات الصفوف غير المنتهية لكافة المرحل الدراسية في اليوم نفسه.

التعليم النيابية تؤكد المباشرة بتوزيع منح طلبة الجامعات

□ بغداد / المدى

أكدت لجنة التعليم النيابية، على مباشرة الحكومة بتوزيع منح الطلبة الجامعيين الشهرية ابتداء من الموسم الدراسي الحالي، مقترحة شمول طلبة الكليات المسائية والأهلية بتلك المنحة.

وقال عضو اللجنة عامر عبد الله في حديث للصحافة تابعته "المدى"، إن "وزارة المالية ستباشر بدفع منحة الطلبة الجامعيين ابتداء من ١ / ١٠ من العام الحالي"، وبيّن أن "المنحة ستكون على النحو التالي، ١٠٠ ألف دينار لطلبة الدراسات الأولية و١٥٠ ألف لطلبة الماجستير والدكتوراه".

وأضاف عبد الله، أن "طلبة المعاهد سيشملون بالمنحة أيضا"، مؤكداً أن "المشمولين بمنحة الطلبة هم الذين لديهم بطاقة تموينية فقط". وأوضح عضو لجنة التعليم إن "اللجنة لديها مقترح آخر بشمول طلبة الكليات الأهلية والمسائية لكن هناك رأيا مخالفا في مجلس النواب لرأي اللجنة بخصوص الدراسات المسائية، وهو أن هؤلاء مرتبطون بأعمال في النهار ولديهم مورد مادي". وتابع أن "مقترح لجنة التعليم كان يقضي بمنح كل من يطلب العلم في الجامعات العراقية الأهلية والحكومية المسائية والصباحية منحة الطلبة، لكن محدودية المبلغ المرصود وهو ١٢٠ مليون دولار حال دون تمرير المقترح".

وكان مجلس النواب قد اقر في أوائل آب الماضي، منحة مالية للطلبة العراقيين من طلبة الدراسات الجامعية الأولية، البكالوريوس والدراسات العليا الماجستير والدكتوراه، مشيرا الى أن المنحة ستصرف لمدة تسعة أشهر من كل عام وسيتوقف صرف المنحة في حالة تأجيل الدراسة او الرسوب او بلوغ الغيابات ١٠ بالمئة .

يشار الى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أكدت في وقت سابق، على أنها ستقوم بصرف الرواتب المخصصة لطلبة الجامعات والمعاهد حال ورود التخصيصات التي أقرت في الموازنة العامة، مشيرة الى أنها شكلت لجنة منذ العام الماضي، تتولى إعداد آلية التوزيع بين الطلبة المستحقين، منوهة على أن آلية الصرف ستضطلع بها الجامعات، في حين يقتصر دور الوزارة على تخصيص المبالغ وتحويلها لحساب الجامعات.

وقعت على شرائها في العام 2008

النقل تكشف عن سعيها لتسلّم أول دفعة من طائرات "البوينغ" العملاقة

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة النقل عن سعيها لتسلم أولى دفعات طائرات البوينغ العملاقة من أصل ٤٠ طائرة تعاقدت على شرائها في العام ٢٠٠٨، فيما وقعت عقودا لاستيراد أجهزة ملاحة جوية ومراقبة من مناشئ عالمية.

وذكر مدير عام سلطة الطيران المدني التابعة للوزارة ناصر حسين الشبلي في تصريح للصحافة تابعته "المدى"، إن "وزير النقل هادي العامري يبذل جهوداً حثيثة مع الشركة المجهزة لـ٤٠ طائرة بوينغ التي تعاقد العراق على شرائها، من اجل تعجيل تسليم طائرة او طائرتين خلال العام الحالي لتمثل باكورة تدشين هذا العقد".

وأضاف إن "الوزارة بصدد شراء طائرتين نوع (ايرباص) أيضا"، مشيراً الى أن "تلك الخطوات مرتبطة بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارة في المباحثات الجارية مع الجانب الكويتي بشأن إنهاء ملف الخطوط الجوية العراقية وعودة عملها الى سابق عهده، منوهاً بان المسؤولين في الجانب الكويتي تعهدوا بحل المشكلات العالقة في هذا الجانب".

وكان العراق قد وقع، في الخامس من أيار عام ٢٠٠٨، في بغداد عقدين الاول مع شركة بوينغ الأميركية لشراء ٤٠ طائرة، والثاني مع شركة بومباردو الكندية، لشراء عشر طائرات، فيما بينت وزارة المالية أن القيمة الإجمالية لعقدين بلغت خمسة مليارات دولار.

إلا أن الخطوط الجوية الكويتية قدمت شكوى للمحكمة الكندية العليا طلبت فيها وقف عملية توريد الطائرات إلى العراق بسبب خلافات بين الحكومتين العراقية والكويتية.

واحتجزت السلطات البريطانية، في (٢٥ نيسان ٢٠١٠)، طائرة عراقية قادمة من بغداد إلى لندن بعد توقف للرحلات بين البلدين دام ٢٠ سنة، وكان على متن الطائرة ٣٠ مسافراً من العراقيين والأجانب، بينهم وزير النقل السابق عامر عبد الجبار ومدير الخطوط الجوية العراقية كفاح حسن حيث تم احتجاز الأخير من قبل السلطات القضائية البريطانية، بسبب دعوى كويتية بشأن الأضرار التي تعرضت لها طائراتها جراء اجتياح النظام الدكتاتوري السابق لدولة الكويت عام ١٩٩٠، مطالبة بدفع مليار و٢٠٠ مليون دولار لصالح الخطوط الجوية الكويتية.

لكن العلاقات العراقية الكويتية شهدت في الآونة الأخيرة تقدماً في ما يتعلق بحل المشكلات العالقة، إذ اتفق الطرفان خلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الأخيرة للكويت في الرابع عشر من شهر آذار الماضي، على إنهاء قضية التعويضات المتعلقة بشركة الخطوط الجوية الكويتية وصيانة العلامات الحدودية، كما تم الاتفاق على أسس وأطر مشتركة لحل جميع الملفات، ضمن جداول زمنية قصيرة، فيما اعتبر وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي رافق المالكي في زيارته أن ما تم الاتفاق عليه يعد تقدماً كبيراً فيما يتعلق بخروج العراق من الفصل السابع.من جانب آخر، لفت مدير عام سلطة الطيران الى ان الوزارة تعاقدت أيضا على شراء اجهزة للملاحة الجوية والمراقبة الحديثة من مناشئ عالمية رصينة، مبينا ان التعاقدات كانت مع شركات اسبانية وأميركية وكندية.

كما نوه بأن عمليات صيانة شاملة لبنايتين من أبنية مطار بغداد الثلاث ستجري قريباً، بينها بناية سامراء التي وقعت محافظة بغداد عقداً مع إحدى الشركات الأجنبية لإعادة تأهيلها وجعلها تضاهي أفضل المطارات العالمية. وبشأن إعادة الرحلات بين العراق ومختلف الدول، أكد مدير عام سلطة الطيران المدني أن "هناك نوعين من التعاقدات في هذا المجال، منها كون العراق عضواً في منظمة الطيران المدني العالمي ويحق له توقيع اتفاقات مع باقي الأعضاء او توقيع اتفاقات او مذكرات تفاهم ثنائية مع أية دولة ترغب بتبادل الرحلات مع العراق".

وأشار إلى أن "الوزارة وقعت مؤخرا اتفاقا مع رومانيا لتسيير ٣ رحلات جوية أسبوعية بين البلدين. وأوضح الشبلي أن مطار بغداد الدولي يستقبل سنوياً سبعة ملايين و٥٠٠ ألف مسافر وسيصبح مطارا متطورا بعد إتمام عمليات التأهيل لمبانيه ومدارجه وباقي المرفقات الملحقة به، وتطوير البنى التحتية لمحطات الملاحة الجوية والمراقبة وتجهيزها بأحدث الأجهزة خلال العام المقبل".

متسولة: أدعو لأهل الحب مقابل المال

بائعو الورد في كورنيش الأعظمية ومتنزه الزوراء يعتاشون على العشاق

□ بغداد / غفران الحداد

بائعو الورد من الصبية والبنات يتجولون في كورنيش الأعظمية وفي متنزه الزوراء كل يوم، ويعيشون على ما يبيعونه من الورد وما يعطيه لهم العشاق الذين لا يستغنون عن حمل الورد وتبادله في لقاءاتهم.

بياع الورد

الورود هذه النباتات الزكية بعبيرها والجميلة بمنظرها، تدر المال ولو القليل لبائعيها، الذين يعتاشون منها، حيث يمثل بيع الورود مصدر دخلهم الوحيد.

بائع الورد أحمد سيف في متنزه الزوراء قال لـ"المدى"، "اقوم ببيع الورد الجوري وهو مرغوب كثيراً لدى العشاق، ويبلغ سعر الوردة ألفي دينار، لكن بعض المشترين يكرمني ويعطيني خمسة آلاف".

واضاف ان "مهنة بيع الورود تدر علي بالمال، وأستطيع أن أتكفل باحتياجاتي واحتياجات عائلتي، بالرغم من تذبذب الرزق، ففي أيام الأعياد يرتفع دخلي من بيع الورود، لإقبال الناس على الشراء".

بائعة الورود مروة هاشم في متنزه الزوراء أيضاً بينت "قبل عامين كنت أتسوّل وأدعو للعشاق والأحبة، أن يحفظ الله لهم حبهم لكي يعطوني المال، لكن قال لي أحد العشاق سأعطيك المال لتعملي به بلا ذل أو مهانة، وبلا تسوّل".

وتابعت "ذهبت إلى محال الورد وبالمبلغ الذي منحني إياه ذلك العاشق اشتريت الورد، وأبيع الان كل وردة بسعر معين حسب نوعيتها وجمالها"، مبينةً ان "مهنة بيع الورود هي مهنة جميلة، رغم أنّ البعض لا يشتري منا ويسخر من الورد، فيما يأخذ البعض الآخر الوردة ولا يعطيني ثمنها، سامحهم الله".

صبية بعمر الورد تركوا دراستهم لأجل لقمة العيش، وما من يد تُمدُّ لهؤلاء من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني للعيش في حياة كريمة بعيداً عن التعرض إلى التحرش أو السرقة.

بائعة الورد سمر جاسم في كورنيش الأعظمية قالت لـ"المدى" "أبيع الورد منذ أقل من سنة وتحديداً قبل يومين من عيد العشاق، حين عرضت الموضوع جارتنا على أمي في أن أبيع الورد برفقة ابنها عماد في المتنزهات، حيث وافقت أمي بسبب الفقر الذي نعيشه".

وأضافت أن "الرزق على الله ولا نبيع كميات كبيرة من الورود إلا في المناسبات والأعياد ويومي الخميس والجمعة، حيث تشتري منا العوائل وأطفالهم إلى جانب العشاق".

العشاق لهم رأيٌ في عروض شراء الورد من بائعيه

محمد باسل أحد زوّار متنزه الزوراء يقول لـ"المدى"، "ما أن أجلس مع خطيبتي في المتنزه حتى يتدفق عليّ بائعو الورد".

وتابع "أضطر لشراء الورد من أجل حبيبتي التي يرفقتي بالسعر الذي يفرضونه خجلاً منها، حتى وان كانت نوعية الورد ليست جيدة جدا، حيث أن البعض من بائعيه يحمل القرنفل والياس ووروداً طبيعية ذابلة وبلا رائحة ويقومون ببيعها بأسعار غالية".

علم النفس ومنظمات حقوق الإنسان لهما رأيٌ أيضا في عمالة بائعي الورد، حيث أكدت الباحثة النفسية ابتسام عبد اللطيف لـ"المدى برس" أنّ "بائعي الورد من الصبية في سن خطير وحرج"، مشيرة إلى أن "العمل في سن المراهقة يعرضهم إلى الكثير من المخاطر مثل: الاستغلال الجنسي والتحرش وحوادث السيارات".

واضافت "هذه ظاهرة كثرت بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، وأكثر ما يقوم بها هم الاطفال، وناشدت منظمات المجتمع المدني المسؤولين مرات عديدة، ولكن ما من استجابة واضحة للحد من عمالة الأطفال، وتوفير الأمن والحماية لهم، لأجل بناء جيل واعٍ ومثقف معتمد عليه في بناء المستقبل".

ونوهت إلى أن "الأطفال الذين يعملون بالإكراه لأجل لقمة العيش يتولد لديهم شعور بالكره تجاه الأهل والمجتمع، إلى جانب شعور بعدم الثقة بالنفس، وفي كثير من الأحيان يستغلون للعمل الإجرامي، وفي العمليات الإرهابية، حيث أن هذه الظاهرة خطيرة جدا ويجب الوقوف عندها".

الناشطة المدنية في حقوق الإنسان سلوى هاشم بينت لـ"المدى"، "الحديث في هذا الموضوع يطول وبائعو الورد أو سواهم من مختلف الأعمال التي يمارسها الأطفال للعيش تكون لأسباب معروفة، كما أن حلولها معروفةٌ أيضاً.

واستدركت "لكننا لا نملك قرارات تؤهلنا لتغيير الوضع الإنساني المهمش للكائن البشري في العراق، فنحن نعيش في عنف وصراعات وفقر وتمويل ذاتي".

وأكدت "ليس لدينا سوى عقد ندوات فكرية ومناشدات ومؤتمرات، لأجل بث روح الحب والسلام بين البشر، على الرغم من كفاح بعض المنظمات المدنية الأخرى، للسعي في تغيير الوضع المأساوي الذي نمر به".

وتابعت "ولو كنا واقعيين، لرأينا بان الوضع الإنساني في العراق لكي يتغير فإنه مرتبط بضرورة حدوث تغيير في خارطة البلد السياسية، وما يمكن أن تعكسه على اقتصاد العائلة، وبالنتيجة سوف تنتهي عمالة الأطفال، وتنتهي كل الظواهر السلبية في البلد".